

اتفاقيـــــة بيـــن

دولة الإمارات العربية المتحدة

و

المملكة المغربية

تهدف إلى تفادي الإزدواج الضريبي ومنع التهرب الجبائي

في ميدان الضرائب على الدخل ورأس المال



اتفـــاقيـــة

بيـــن دولـــة الإمـــارات العربيـــة المتحـــدة

والمملكـــة المغربيـــة

بشأن تجنب الازدواج الضريـبي علـى الدخـل و رأس الـمال

ومنـع التهـرب مـــن الضريبـــة

إن دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة والمملكـة المغربيـة ، رغبـة منـهما في تنميـة وتعزيز علاقاتـهما الاقتصادية عن طريق إبرام اتفاقيـة تـهدف إلى تفـادي الازدواج الضريبي و منع التـهرب الجبـائي في ميـدان الضرائب على الدخل و رأس المال،

اتفقتا على المقتضيات التالية:

المادة الأولى

النطاق الشخصي

تطبق هذه الاتفاقية على الأشخاص المقيمين في إحدى الدولتين المتعاقدتين أو كلتاهما.

المادة الثانية

١. تطبق هذه الاتفاقية على ضرائب الدخل وضرائب رأس المال المفروضة بالنيابة عن دولة متعاقدة أو لصالح الحكومات المحلية أو قسم سياسي فرعي أو سلطات محلية أو لوحدات إدارية فيها بغض النظر عن الطريقة التي تفرض بها.

٢. تعتبر من الضرائب على الدخل وعلى رأس المال كل الضرائب المفروضة على إجمالي رأس المال أو على عناصر الدخل أو رأس المال بما في ذلك الضرائب على الأرباح الناتجة عن نقل ملكية الأموال المنقولة وغير المنقولة، وكذلك الضرائب على زيادة قيمة رأس المال.

٣. الضرائب الحالية التي تطبق عليها هذه الاتفاقية هي:

أ) بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة:

I) ضريبة الدخل.

II) ضريبة الشركات.

والمشار إليها فيما بعد (بضريبة دولة الإمارات العربية المتحدة)

ب) فيما يخص المملكة المغربية:

I) الضريبة العامة على دخل الأشخاص الطبيعيين ؛

II) الضريبة على الشركات ؛

III) الضريبة على عوائد الأسهم أو حصص المشاركة والدخول المعتبرة في حكمها ؛

iv) الضريبة على الأرباح العقارية ؛

v) واجب التضامن الوطني ؛

vi) الضريبة على الحاصلات من التوظيفات المالية ذات الدخل الثابت

vii) الضريبة على الأرباح الناتجة عن بيع الأسهم وحصص المشاركة ؛

(والمشار إليها فيما بعد بالضريبة المغربية)

٤. تنطبق هذه الاتفاقية على أي ضرائب مماثلة أو متشابهة في جوهرها والتي تفرض بعد تاريخ توقيع هذه الاتفاقية بالإضافة إلى أو بديلا عن الضرائب الحالية المشار إليها في الفقرة (٢). تخطر السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدتين بعضها البعض بالتغيرات الجوهرية التي تكون قد طرأت على القوانين الضريبية لكل منهما وذلك خلال فترة مناسبة بعد هذه التغيرات.

المادة الثالثة

تعاريف عامة

١. لأغراض هذه الاتفاقية وما لم يقتضي سياق النص خلافا لذلك:

أ. تعني عبارتا "دولة متعاقدة" و "الدولة المتعاقدة الأخرى" دولة الإمارات العربية المتحدة أو المملكة المغربية وذلك حسب مقتضيات النص.

ب. يعني مصطلح "دولة الإمارات العربية المتحدة" عند استعمالها بالمعنى الجغرافي، إقليم دولة الإمارات العربية المتحدة ويشمل مياهها الإقليمية و جزرها ومنطقتها الاقتصادية الخالصة وجرفها القاري ومجالها الجوي، كما تشمل أيضا الموارد الطبيعية التي تمارس عليها دولة الإمارات العربية المتحدة حقوقا سيادية طبقا لتشريعاتها الوطنية ووفقا لأحكام القانون الدولي.

ج. يعني لفظ "المغرب" المملكة المغربية وعندما يستعمل بالمعنى الجغرافي يعني تراب المملكة المغربية والمناطق المتاخمة للمياه الإقليمية للمغرب بما في ذلك البحر الإقليمي وما وراء ذلك والمنطقة الاقتصادية الخصوصية والمناطق التي، طبقا للتشريع الوطني وللقانون الدولي، تمارس المملكة المغربية عليها سلطتها القضائية و حقوقها السيادية بهدف استكشاف واستغلال مواردها الطبيعية بأعماق البحار وبباطن الأرض وفي المياه المتاخمة له (الجرف القاري) .

د. تعني عبارة "ضريبة" ضريبة دولة الإمارات العربية المتحدة أو ضريبة المملكة المغربية وذلك حسب مقتضيات النص.

هـ – يعني مصطلح "شخص" فرد أو شركة أو مجموعة أشخاص تنشأ بطريقة قانونية في أي من الدولتين المتعاقدتين

و. يعني مصطلح "شركة" أي هيئة ذات شخصية اعتبارية أو كيان يعامل كشخصية اعتبارية لأغراض الضريبة.



ر. تعني عبارة "مؤسسة الدولة المتعاقدة" و "مؤسسة الدولة المتعاقدة الأخرى" على التوالي مؤسسة يديرها مقيم في دولة متعاقدة و مؤسسة يديرها مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى.

ز. يعني مصطلح "مواطن" كل الأفراد الحائزين على جنسية دولة متعاقدة و أي شخص قانوني، شركة تضامن أو شركة أخرى تكتسب ذلك الوضع من القوانين السارية في دولة متعاقدة.

٢. تعني عبارة "النقل الدولي" أي نقل بواسطة سفينة أو طائرة تتولى تشغيلها مؤسسة يقع مركز إدارتها الفعلية في أي من الدولتين المتعاقدتين ما عدا الحالات التي يتم فيها تشغيل السفينة أو الطائرة فقط فيما بين أماكن تقع في الدولة المتعاقدة الأخرى.

٣. تعني عبارة "السلطة المختصة: "

أ. في حالة دولة الإمارات العربية المتحدة، وزير المالية و الصناعة أو ممثله المخول بذلك.

ب. وفي حالة المملكة المغربية، وزير الاقتصاد و المالية أو ممثله المخول بذلك

٤ . فيما يختص بتطبيق الاتفاقية بواسطة دولة متعاقدة، فإن أي عبارة لم يرد لها تعريف، وما لم يقتض سياق النص خلافا لذلك، يكون لها نفس معناها بموجب قانون تلك الدولة فيما يتعلق بالضرائب التي تطبق عليها الاتفاقية

المادة الرابعة

المقيم

١ . لأغراض هذه الاتفاقية، تعني عبارة "مقيم في دولة متعاقدة" كل شخص حسب قانون تلك الدولة يكون خاضعا للضريبة بسبب إقامته أو مسكنه أو مكان إدارته أو أي معيار آخر ذو طبيعة مشابهة ولكن لا يشمل المصطلح أي شخص يكون خاضعا للضريبة في تلك الدولة فيما يتعلق فقط بالدخل من مصادر في تلك الدولة أو المال الذي يقع فيها .

٢ . لأغراض الفقرة ١ .) أعلاه، يشمل مصطلح "مقيم" :.

أ) حكومة دولة متعاقدة أو أي قسم سياسي فرعي لها أو السلطات المحلية التابعة لها .

ب) أي مؤسسة حكومية تؤسس طبقا لقانون عام مثل المصرف المركزي والصناديق و المؤسسات والهيئات والوكالات أو أي كيانات مماثلة تؤسس في دولة متعاقدة.

جـ) أي كيانات حكومية تؤسس في دولة الإمارات العربية المتحدة والتي تساهم في رأسمالها دولة الإمارات العربية المتحدة مع الحكومات الأخرى.

٣. وحينما يكون فرد مقيم في كلتا الدولتين المتعاقدتين وفقا لأحكام الفقرة ١.) فإن وضعه عندئذ سيتحدد كالتالي:

أ). يعتبر مقيما بالدولة التي يتوفر له فيها مسكن دائم. فإذا توفر له مسكن دائم في كلتا الدولتين المتعاقدتين يعتبر مقيما في الدولة المتعاقدة التي تكون علاقاته الشخصية والاقتصادية بها أوثق "مركز المصالح الحيوية.

ب). إذا لم يكن ممكنا تحديد الدولة المتعاقدة التي بها مركز مصالحه الحيوية أو لم يتوفر له مسكن دائم في أي من الدولتين المتعاقدتين يعتبر مقيما في الدولة المتعاقدة التي يكون بها مسكنه المعتاد.

جـ) . إن كان له مسكنا معتادا في كلتا الدولتين المتعاقدتين أو لم يكن له مسكنا معتادا بأي منهما يعتبر مقيما بالدولة التي يعد من مواطنيها.

د) . إذا كان من مواطني كلا الدولتين المتعاقدتين أو ليس من كلاهما تتولى السلطات المختصة بالدولتين المتعاقدتين تسوية المسألة بالاتفاق المشترك بينهما.

٤. وحيثما كان سبب أحكام الفقرة الأولى، فإن الشخص غير الفرد مقيما في كلا الدولتين المتعاقدتين وفي هذه الحالة يعتبر مقيما في الدولة المتعاقدة التي يكون فيها محل إدارته الفعلية.

المادة الخامسة

المؤسسة الدائمة

١. لأغراض هذه الاتفاقية تعني "المؤسسة الدائمة" المقر الثابت للعمل الذي يتم من خلاله مزاولة نشاط المؤسسة كليا أو جزئيا.

٢. تشمل عبارة "المؤسسة الدائمة" بوجه خاص:

أ. محل الإدارة؛

ب. فرع؛

ج. مكتب؛

د. مصنع؛



هـ. مشغل؛

و. ورشة؛

ز. منجم، بئر نفط أو غاز، محجر أو أي مكان آخر لاستخراج الموارد الطبيعية؛

ح. مزرعة أو حقل.

٣. كما يشمل مصطلح "مؤسسة دائمة: "

أ) موقع بناء أو تشييد أو تركيب أو التسهيلات الرقابية المرتبطة بمثل هذا النشاط ولكن فقط إذا استمر هذا الموقع أو المؤسسة أو هذه الأنشطة لمدة تزيد على ثمانية أشهر؛

ب) استخدام التسهيلات الخدمية التي تشمل استشارات الخدمة بواسطة مؤسسة تابعة لدولة متعاقدة عبر مستخدمين أو موظفين آخرين في الدولة المتعاقدة الأخرى، شريطة أن تستمر مثل هذه الأنشطة لنفس المؤسسة، أو مؤسسة مرتبطة لفترة أو لفترات في مجموعها تزيد على ستة أشهر.

٤. بالرغم من الأحكام الواردة في الفقرة ١. (٣)، فإن عبارة "المؤسسة الدائمة" لا تشمل:

أ. استخدام التسهيلات فقط لغرض تخزين أو عرض أو تسليم السلع أو البضائع المملوكة للمؤسسة.

ب. الاحتفاظ بمخزون من السلع أو البضائع المملوكة للمؤسسة فقط لغرض التخزين أو العرض أو التسليم

ج. الاحتفاظ بمخزون من السلع أو البضائع المملوكة للمؤسسة فقط لغرض تصنيعها بواسطة مؤسسة أخرى

د. الاحتفاظ بمقر ثابت للعمل فقط لغرض شراء السلع أو البضائع أو جمع المعلومات للمؤسسة.

هـ. الاحتفاظ بمقر ثابت للعمل فقط لغرض مزاولة أي نشاط آخر للمؤسسة ذي طبيعة تحضيرية أو مساعدة.

و. الاحتفاظ بمقر ثابت في العمل فقط للجمع بين الأنشطة المذكورة في الفقرة الفرعية (أ، ه) شريطة أن يكون إجمالي النشاط في المقر الثابت لمزاولة العمل ناتجا عن هذا الجمع ذو طبيعة تحضيرية أو مساعدة

ز. بيع السلع أو التجارة التي تتبع المؤسسة التي تعرض في إطار المعارض الموسمية وذلك بعد إنهاء مدة العرض شريطة قيام الأطراف المعنية أو الشركات باستيفاء كافة المتطلبات في أي من الدولتين المتعاقدتين.

٥. بالرغم من أحكام الفقرتين (١) و (٢)، فإنه حيث يعمل شخص في دولة متعاقدة نيابة عن ممثل هذه المؤسسة في الدولة المتعاقدة الأخرى خلافا لوكيل ذي وضع مستقل تنطبق عليه الفقرة (٢) يعتبر منشأة دائمة في الدولة الأولى وذلك في حالة:

أ. أن يكون له في الدولة المذكورة أولا سلطة إبرام العقود باسم المؤسسة أو، بالنيابة عن مثل تلك المؤسسة، أو

ب. لديه في الدولة المذكورة أولا مخزون بضائع والتي يقوم بالبيع منها بطريقة منتظمة إلى أو بالنيابة عن مثل هذه المؤسسة.

جـ. إذا كانت الأنشطة الخاصة لمثل ذلك الشخص محدودة بالأنشطة التي ذكرت بالفقرة (٤) و التي إذا تمت مما رستها عبر مقر ثابت والتي لا تجعل مثل ذلك المقر الثابت منشأة دائمة وفقا لأحكام هذه الفقرة.

٦. لا يعتبر أن يكون للمؤسسة مؤسسة دائمة في دولة متعاقدة لمجرد أنها تتعامل في تلك الدولة من خلال سمسار أو وكيل عام بالعمولة أو أي وكيل آخر ذي وضع مستقل شريطة أن يعمل مثل هؤلاء الأشخاص في

مجال أعمالهم الاعتيادية، إلا إذا كرس مثل هذا الوكيل أنشطته كلها لصالح تلك المؤسسة فإنه لن يعتبر وكيلا ذا وضع مستقل ضمن ما تعنيه هذه الفقرة.

٧. إن كون شركة مقيمة في دولة متعاقدة تسيطر على شركة أو تسيطر عليها شركة مقيمة بالدولة المتعاقدة الأخرى، أو تزاول عملا في تلك الدولة الأخرى (سواء من خلال منشأة دائمة أو خلافه) فإن ذلك الواقع لا يجعل في حد ذاته أي من الشركتين منشأة دائمة للشركة الأخرى

٨. على الرغم من أحكام الفقرة ٣ من المادة ١٢ فإن الأرباح التي تنشأ من التخطيط وأعمال المؤسسة و التصميم والأبحاث وكذلك الخدمات الفنية التي يؤديها مقيم بإحدى الدولتين المتعاقدتين لموقع بناء أو مشروع تشييد أو تركيب يقع في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى، فإنه طالما كانت تلك الأنشطة تنفذ خارج الدولة المتعاقدة الأخرى لا تنسب إلى موقع البناء أو مشروع التشييد أو التركيب، شريطة ألا تأخذ بعين الإعتبار هذه التكاليف في تحديد النتيجة الصافية الخاضعة للضريبة.

المادة السادسة

دخل الأملاك العقارية

١. الدخل الذي يحصل عليه مقيم في دولة متعاقدة، من الأملاك العقارية الكائنة (بما في ذلك الدخل من الزراعة أو استغلال الغابات) الكائنة في الدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز إخضاعه للضريبة في تلك الدولة الأخرى.

٢. يتم تعريف عبارة "الأملاك العقارية" وفقا لقانون الدولة المتعاقدة التي توجد فيها الأملاك العقارية وعلى أية حال فإن العبارة تشمل الملكية الملحقة بالأملاك العقارية والماشية والألات المستخدمة في الزراعة واستغلال الغابات والحقوق التي تطبق بشأنها أحكام القانون العام المتعلقة بملكية الأراضي، وحق الانتفاع بالأملاك العقارية والحقوق في المدفوعات المتغيرة والثابتة مقابل الاستغلال أو الحق في استغلال الترسبات المعدنية وغيرها من الموارد الطبيعية الأخرى، ولا تعتبر السفن والزوارق والطائرات من الأملاك العقارية.

٣. تطبق أحكام الفقرة (١) على الدخل الناتج من استخدام الأملاك العقارية بصورة مباشرة أو تأجيرها أو استغلالها بأي شكل آخر.

٤. تطبق أحكام الفقرتين (١) و(٣) أيضا على الدخل من الأملاك العقارية المستخدمة لأداء خدمات شخصية مستقلة.

المادة السابعة

أرباح الأعمال

١. تخضع ارباح مؤسسة في دولة متعاقدة للضريبة فقط في هذه الدولة ما لم تباشر المؤسسة نشاطا في الدولة المتعاقدة الأخرى عن طريق منشأة دائمة بها. فإذا باشرت المؤسسة نشاطا كالمذكور، يجوز إخضاع أرباح المؤسسة للضريبة في الدولة الأخرى ولكن فقط بالقدر الذي يمكن أن ينسب منها إلى تلك المنشأة الدائمة.

٢. طبقا لأحكام الفقرة (٣)، حيثما تباشر مؤسسة في دولة متعاقدة نشاطا في الدولة المتعاقدة الأخرى عن طريق مؤسسة دائمة فيها، تنسب إلى كل دولة متعاقدة إلى تلك المؤسسة الدائمة الأرباح التي يمكن أن يتوقع لها تحقيقها فيما لو كانت المؤسسة متميزة ومستقلة تباشر نفس الأنشطة أو أنشطة مشابهة في نفس الظروف أو في ظروف مشابهة وتتعامل بصورة مستقلة تماما مع المؤسسة التي تعتبر مؤسسة دائمة لها.

٣. إذا جرى العرف في دولة متعاقدة على تحديد الأرباح التي تنسب إلى مؤسسة دائمة على أساس تقسيم نسبي للأرباح الكلية للمؤسسة على مختلف أجزائها ليس هناك ما يمنع تلك الدولة المتعاقدة من تحديد الأرباح الخاضعة للضريبة على أساس مثل هذا التقسيم النسبي المتبع ويجب أن تكون الطريقة المتبعة مطابقة للمبادىء الواردة في هذه المادة.

٤. لا ينسب أي ربح إلى مؤسسة دائمة لمجرد أنها اقتصرت على شراء بضائع للمؤسسة.

٥. لأغراض الفقرات السابقة تحدد الأرباح التي تنسب إلى المنشأة الدائمة بنفس الطريقة عاما بعد عام ما لم يوجد سبب قوي وكاف للعمل بغير ذلك.

٦. حيثما تشتمل الأرباح على عناصر للدخل التي تمت معالجتها على حدة في مواد أخرى من الاتفاقية، فإن أحكام تلك المواد لن تتأثر بأحكام هذه المادة.

المادة الثامنة

النقل الدولي

١. بالرغم من أحكام المادة السابعة، تخضع الأرباح الناتجة من تشغيل السفن أو الطائرات في النقل الدولي للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يقع فيها مركز الإدارة الفعلي للمؤسسة.

٢. في حالة وجود مركز الإدارة الفعلي لمؤسسة تشغيل السفن على ظهر الباخرة فيعتبر وجود هذا المركز في الدولة المتعاقدة التي يقع فيها الميناء الأصلي للسفينة وإذا لم يوجد مثل هذا الميناء فيعتبر في الدولة المتعاقدة التي يقيم فيها مالك السفينة.

٣. تسري أحكام الفقرة (١) كذلك على الأرباح الناتجة من الاشتراك في اتحاد أو مشروع مشترك أو في وكالة عالمية لعملية تشغيل السفن أو الطائرات

٤ . لأغراض الفقرة (١) فإن الأرباح الناتجة من تشغيل السفن و الطائرات في النقل الدولي تعني الأرباح التي تكسبها المؤسسة المشار إليها في الفقرة (١) السابقة و الناتجة عن عمليات النقل البحري و الجوي للمسافرين و البريد و الموانيء و البضائع كما تشمل ايضا:

أ) تأجير أو استئجار السفن و الطائرات لمثل هذا النقل.

ب) تأجير الحاويات و المعدات المرتبطة بها التي تستعمل في تشغيل السفن و الطائرات في عمليات النقل الدولي.

ج) الأرباح الناتجة عن الودائع المرتبطة مباشرة بعمليات السفن أو الطائرات.

٥ . تعفى الأرباح التي تحققها شركة النقل الجوي عن نشاطها بما في ذلك الأرباح الناشئة عن العمليات العرضية المرتبطة بهذا النشاط، و ذلك من الضريبة المستحقة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة و الأرباح التجارية و الصناعية أو الضريبة على أرباح شركات الأموال و ذلك في كلتا الدولتين المتعاقدتين.



المادة التاسعة

المؤسسات المشتركة

١. حينما:

أ. تساهم مؤسسة في دولة متعاقدة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الإدارة أو الرقابة أو في رأس مال مؤسسة في دولة متعاقدة و مؤسسة في الدولة المتعاقدة الأخرى، أو

ب. يساهم نفس الأشخاص بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الإدارة أو الرقابة أو في رأس مال المؤسسة في دولة متعاقدة و مؤسسة في الدولة المتعاقدة الأخرى.

وفي أي من الحالتين، إذا وضعت أو فرضت شروطا فيها بين المؤسستين في علاقتهما التجارية أو المالية تختلف عن تلك التي يمكن وضعها بين مؤسستين مستقلتين، فإن أية أرباح كان من الممكن أن يحققها أي

من المؤسستين لو لم تكن هذه الشروط ولكنها لم تحققها بسبب وجود هذه الشروط يجوز ضمها لهذه المؤسسة وإخضاعها للضريبة تبعا لذلك.

٢. إذا أدرجت دولة متعاقدة، ضمن أرباح مؤسسة تابعة لهذه الدولة، أرباحا تم بسببها فرض الضريبة على مؤسسة تابعة للدولة المتعاقدة الأخرى وكان من الممكن تحقيق الأرباح التي أدرجت على هذا النحو بواسطة مؤسسة تابعة للدولة الأولى لو كانت الشروط المتفق عليها بين المؤسستين هي نفس الشروط التي قد تتفق عليها مؤسسات مستقلة، فإن الدولة الأخرى تقوم بالتسوية المناسبة لمبلغ الضريبة المؤدى عن هذه الأرباح. و لتحديد هذه التسوية تأخذ المقتضيات الأخرى من هذه الاتفاقية بعين الاعتبار، وفي حالة الضرورة، تقوم السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدتين بالتشاور فيما بينها في هذا المضمار.

المادة العاشرة

أرباح الأسهم

١. يجوز أن تخضع أرباح الأسهم التي تدفعها شركة مقيمة في دولة متعاقدة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في تلك الدولة الأخرى.

٢ . ومع ذلك يجوز أيضا أن تخضع هذه الأرباح للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تكون الشركة دافعة أرباح الأسهم مقيمة فيها وفقا لقوانين تلك الدولة، ولكن إذا كان المستفيد هو المالك المنتفع بأرباح الأسهم، فإن الضريبة المفروضة في هذه الحالة لا تتجاوز:

أ ..٪ ٥ (خمسة بالمائة) من إجمالي قيمة أرباح الأسهم، إذا كان المستفيد الفعلي شركة التي في حوزتها مباشرة ما لا يقل عن ٪ ١٠ من رأس مال الشركة التي تؤدي أرباح الأسهم.

ب..٪ ١٠ (عشرة بالمائة) من إجمالي قيمة أرباح الأسهم في جميع الحالات الأخرى.

٣ . وبالرغم من أحكام الفقرتين ١ .) و (٢)، فإن أرباح الأسهم التي تدفعها شركة مقيمة في دولة متعاقدة تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا كان المالك المستفيد من أرباح الأسهم:

في حالة دولة الإمارات، تلك الدولة المتعاقدة أو قسم سياسي تابع لها أو سلطة مختصة تابعة لها أو المصرف المركزي أو جهاز أبو ظبي للإستثمار أو شركة أبوظبي للإستثمار، أو شركة دبي للإستثمار أو أي مؤسسة مالية حكومية ؛

في حالة المملكة المغربية، تلك الدولة المتعاقدة أو قسم سياسي تابع لها أو سلطة مختصة تابعة لها أو بنك المغرب أو صندوق التجهيز الجماعي، أو وكالة تنمية الأقاليم الشمالية أو أي مؤسسة حكومية مملوكة بالكامل من الدولتين المتعاقدتين أو تساهم في رأس مالها مع حكومات دول أخرى ؛

ذلك حسبما يتم الاتفاق عليه من وقت لآخر بين الدولتين المتعاقدتين.

٤. تعني عبارة "أرباح السهم" حسب استخدامها في هذه المادة الدخل من الأسهم وأسهم الانتفاع أو حقوق الانتفاع وأسهم التعدين وأسهم المؤسسين أو الحقوق الأخرى التي لا تمثل مطالبات ديون، والمساهمة في الأرباح وكذلك أي دخل آخر من حقوق مساهمات أخرى والذي يخضع لنفس المعاملة الضريبية باعتباره دخلا من الأسهم بموجب قوانين الدولة التي تكون بها الشركة القائمة بالتوزيع مقيمة فيها.

٥. لا تنطبق أحكام الفقرتين ١.) و (٢) إذا كان المالك المنتفع من أرباح الأسهم مقيما في دولة متعاقدة و يمارس عملا في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تقيم فيها الشركة التي تدفع الأرباح أو يمارس في تلك الدولة الأخرى أعمالا شخصية مستقلة من خلال مركز ثابت موجود فيها، وكانت ملكية الأسهم التي تدفع بسببها أرباح الأسهم مرتبطة ارتباطا بمثل هذه المنشأة أو المركز الثابت وفي مثل هذه الحالة تطبق أحكام المادة (٧) أو المادة ١,٤) حسبما تكون الحالة.

٦. إذا حققت شركة مقيمة في دولة متعاقدة أرباحا أو دخلا من الدولة المتعاقدة الأخرى فلا يجوز لتلك الدولة المتعاقدة الأخرى أن تفرض أي ضريبة على أرباح الأسهم التي تدفعها الشركة إلا بقدر ما تدفع مثل هذه

الأرباح إلى مقيم بتلك الدولة الأخرى، أو بالقدر الذي تكون بموجبه ملكية الأسهم التي تدفع عنها الأرباح مرتبطة ارتباطا فعليا بمنشأة دائمة أو مركز ثابت في تلك الدولة الأخرى وكذلك لا يجوز إخضاع أرباح الشركة غير الموزعة حتى لو كانت أرباح الأسهم المدفوعة أو الأرباح غير الموزعة قد أنشأت كليا أو جزئيا من أرباح أو دخل في تلك الدولة الأخرى .

المادة الحادية عشرة

الفوائد

١ . إن الفوائد المتأتية من دولة متعاقدة والمؤداة لمقيم بالدولة المتعاقدة الأخرى تفرض عليها الضريبة في هذه الدولة الأخرى.

٢ . غير أن هذه الفوائد تفرض عليها الضريبة كذلك في الدولة المتعاقدة التي نشأت فيها ووفقا لتشريع هذه الدولة، إلا أنه إذا كان المستفيد الفعلي من الفوائد مقيما بالدولة المتعاقدة الأخرى، فإن الضريبة المفروضة على هذا النحو لا يمكن أن تتجاوز ١٠٪ (عشرة بالمائة) من المبلغ الإجمالي للفوائد.

٣ . بالرغم من أحكام الفقرتين (١) و (٢) من هذه المادة فإن الفوائد التي تدفع لحكومة إحدى الدولتين أو حكوماتها المحلية، أو المصرف المركزي الإماراتي، أو صندوق أبوظبي للتنمية أو جهاز أبوظبي للإستثمار أو شركة أبوظبي للإستثمار أو شركة دبي للإستثمار أو أي مؤسسة حكومية أخرى، و

كذا بالنسبة للمملكة المغربية : بنك المغرب، صندوق التجهيز الجماعي، وكالة تنمية الأقاليم الشمالية أو أي مؤسسة حكومية مغربية أخرى، فإن مثل هذه الفوائد لا تخضع للضريبة في كلا الدولتين و تسري هذه الأحكام على القروض المضمونة من قبل حكومة إحدى الدولتين أو حكوماتها المحلية أو أجهزتها المالية.

٤ . يقصد بلفظ "الفوائد" الوارد في هذه المادة المداخيل المتأتية من الديون على اختلاف أنواعها سواء كانت مقيدة أو غير مقيدة بضمانات رهنية أو بشرط المساهمة في أرباح المدين و لا سيما مداخيل الأموال العمومية و سندات الاقتراض بما في ذلك العلاوات و الحصص المرتبطة بهذه السندات . و حسب مفهوم هذه المادة لا تعتبر بمثابة فوائد الغرامات المترتبة عن التأخير في الأداء.

٥ . لا تطبق مقتضيات الفقرتين (١) و (٢) أعلاه إذا كان المستفيد الفعلي من الفوائد ، المقيم في دولة متعاقدة، يزاول في الدولة المتعاقدة الأخرى المتأتية منها الفوائد إما نشاطا صناعيا أو تجاريا بواسطة مؤسسة مستقرة موجودة بها أو مهنة مستقلة بواسطة قاعدة ثابتة موجودة بها ، و كان الدين الذي تولدت عنه الفوائد مرتبطا بها ارتباطا فعليا ، و في هذه الحالة تطبق أحكام المادة السابعة أو المادة الرابعة عشرة حسب الحالة.

٦ . تعتبر الفوائد متأتية من دولة متعاقدة إذا كان المدين بها هو هذه الدولة نفسها ، فرع سياسي ، جماعة محلية أو مقيما بهذه الدولة ، غير أنه إذا كان المدين بالفوائد - سواء كان مقيما بدولة متعاقدة أو غير مقيم بها - يتوفر في دولة متعاقدة على مؤسسة مستقرة أو على قاعدة ثابتة تم من أجلها عقد الدين الذي تولدت عنه الفوائد و

تحملت بالتالي عبء هذه الفوائد ، فإن هذه الأخيرة تعتبر متأتية من الدولة المتعاقدة التي توجد بها المؤسسة المستقرة أو القاعدة الثابتة.

٧ . إذا كانت هناك علاقات خاصة تربط المدين بالمستفيد الفعلي من الفوائد أو تربط هذا أو ذاك بأشخاص آخرين، و تبين بسبب هذه العلاقات أن مبلغ الفوائد . باعتبار الدين الذي يتفق من أجله . يتجاوز المبلغ الذي قد يتفق عليه المدين و المستفيد الفعلي في غياب مثل هذه العلاقات، فإن مقتضيات هذه المادة لا تطبق إلا على هذا المبلغ الأخير، و في هذه الحالة يظل الجزء الزائد من المبالغ المؤداة خاضعا للضريبة طبقا لتشريع كل دولة متعاقدة ووفقا للمقتضيات الأخرى من هذه الاتفاقية.

المادة الثانية عشرة

الإتـــاوات

١ . إن الإتاوات المتأصلة من دولة متعاقدة و المؤداة لمقيم بالدولة المتعاقدة الأخرى تفرض عليها الضريبة في هذه الدولة الأخرى.

٢ . غير أن هذه الإتاوات تفرض عليها الضريبة كذلك في الدولة المتعاقدة المتأصلة منها و حسب تشريع هذه الدولة . إلا أنه إذا كان المستفيد الفعلي من الإتاوات مقيما بالدولة المتعاقدة الأخرى، فإن الضريبة

المفروضة على هذا النحو لا يمكن أن تتجاوز ١٠٪ (عشرة بالمائة) من المبلغ الإجمالي للإتاوات، وتعمل السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدتين باتفاق مشترك على تسوية إجراءات تطبيق الحد المذكور.

٣. بالرغم من أحكام الفقرتين (١) و(٢) من هذه المادة فإن الاتاوات التي تدفع لحكومة إحدى الدولتين أو حكوماتها المحلية، أو المصرف المركزي الإماراتي، أو صندوق أبوظبي للتنمية أو جهاز أبوظبي للإستثمار أو شركة أبوظبي للإستثمار أو شركة دبي للإستثمار أو أي مؤسسة حكومية أخرى، وكذا بالنسبة للمملكة المغربية: بنك المغرب، صندوق التجهيز الجماعي، وكالة تنمية الأقاليم الشمالية أو أي مؤسسة حكومية مغربية أخرى، فإن مثل هذه الاتاوات لا تخضع للضريبة في كلا الدولتين وتسري هذه الأحكام على القروض المضمونة من قبل حكومة إحدى الدولتين أو حكوماتها المحلية أو أجهزتها المالية.

٤. يقصد بلفظ "الإتاوات" الوارد في هذه المادة المبالغ على اختلاف أنواعها المؤداة في مقابل السماح باستعمال أو منح حق استعمال حقوق مؤلف في مصنف أدبي أو فني أو علمي، وتدخل في ذلك الأشرطة السينمائية والأشرطة والتسجيلات المخصصة للبث الإذاعي والتلفزي وبراءة الإختراع وعلامة المصنع أو العلامة التجارية أو رسم أو نموذج أو تصميم أو صيغة أو طريقة سرية وكذا المبالغ المؤداة في مقابل السماح باستعمال أو منح حق استعمال تجهيزات صناعية أو تجارية أو فلاحية أو علمية وكذا الأجور المؤداة في مقابل تقديم معلومات لها صلة بتجربة مكتسبة في الميدان الصناعي أو التجاري أو العلمي.

٥. لا تطبق مقتضيات الفقرة (١) أعلاه إذا كان المستفيد الفعلي من الإتاوات مقيما في دولة متعاقدة ويزاول في الدولة المتعاقدة الأخرى المتأصلة منها الإتاوات إما نشاطا صناعيا أو تجاريا بواسطة مؤسسة دائمة موجودة بها أو مهنة مستقلة بواسطة قاعدة ثابتة موجودة بها وكان الحق أو المال الذي تولدت عنه الإتاوات مرتبطا بها ارتباطا فعليا، وفي هذه الحالة تطبق مقتضيات المادة ٧ أو المادة ١٤ حسب الحالة.

٦. تعتبر الإتاوات متأصلة من دولة متعاقدة إذا كان المدين بها هو هذه الدولة نفسها، فرع سياسي، جماعة محلية أو مقيما بهذه الدولة، غير أنه إذا كان المدين بالإتاوات. سواء كان مقيما بدولة متعاقدة أو غير مقيم بها. يتوفر في دولة متعاقدة على مؤسسة مستقرة أو على قاعدة ثابتة تم من أجلها إبرام العقد الذي ترتب عنه أداء الإتاوات وتحملت بالتالي عبء هذه الإتاوات، فإن هذه الأخيرة تعتبر متأصلة من الدولة المتعاقدة التي توجد بها المؤسسة الدائمة أو القاعدة الثابتة.

٧. إذا كانت هناك علاقات خاصة تربط المدين بالمستفيد الفعلي من الإتاوات أو تربط هذا أو ذاك بأشخاص آخرين، وتبين بسبب هذه العلاقات أن مبلغ الإتاوات باعتبار الخدمات التي تدفع من أجلها. يتجاوز المبلغ الذي قد يتفق عليه المدين والمستفيد الفعلي في غياب مثل هذه العلاقات، فإن مقتضيات هذه المادة لا تطبق إلا على هذا المبلغ الأخير، وفي هذه الحالة يظل الجزء الزائد من المبالغ المؤداة خاضعا للضريبة طبقا لتشريع كل دولة متعاقدة ووفقا للأحكام الأخرى من هذه الإتفاقية.



المادة الثالثة عشرة

أرباح رأس المال

١ . إن الأرباح التي يحصل عليها مقيم في دولة متعاقدة من تحويل الأملاك العقارية المشار إليها في المادة ٦ و الموجودة بالدولة المتعاقدة الأخرى، يجوز أن تخضع للضريبة في هذه الدولة الأخرى.

٢ . إن الأرباح الناتجة من تحويل الأموال المنقولة التي تعد جزءا من أصول مؤسسة دائمة و التي تملكها مؤسسة دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى أو الناتجة من تحويل أموال منقولة يملكها مركز ثابت يتوفر عليه مقيم في دولة متعاقدة بالدولة المتعاقدة الأخرى من أجل مزاولة مهنة مستقلة، بما في ذلك الأرباح المتأتية من التخلي عن هذه المؤسسة الدائمة (بمفردها أو مع مجموع المؤسسة) أو عن هذه القاعدة الثابتة، تفرض عليها الضريبة في هذه الدولة الأخرى.

٣ . إن الأرباح المتأتية من ملكية السفن أو الطائرات المستغلة في حركة النقل الدولي أو من تحويل الأموال المنقولة المخصصة لاستغلال السفن أو الطائرات المذكورة، لا تفرض عليها الضريبة إلا في الدولة المتعاقدة التي يوجد بها مقر الادارة الفعلية للمقاولة.

٤ . إن الأرباح المتأتية من التخلي عن أية أموال باستثناء الأموال المشار إليها في الفقرات (١) و (٢) و (٣) أعلاه، لا تفرض عليها الضريبة إلا في الدولة المتعاقدة التي يقيم بها المتخلي.

المادة الرابعة عشرة

المهن المستقلة

١ . إن الدخل الذي يحققه شخص مقيم في دولة متعاقدة من مزاولته مهنة حرة أو نشاطات أخرى ذات طابع مستقل، لا تفرض عليه الضريبة إلا في هذه الدولة، ما لم يكن هذا المقيم يتواجد بصفة إعتيادية في الدولة المتعاقدة الأخرى على مركز ثابت من أجل مزاولة نشاطاته، إذ في هذه الحالة تفرض الضريبة على الدخل الذي يحققه من ذلك في الدولة الأخرى، لكن فقط إذا كان هذا الدخل منسوبا للمركز الثابت المذكور.

٢ . تشمل عبارة "مهنة حرة" بالخصوص النشاطات المستقلة ذات الطابع العلمي أو الأدبي أو الفني أو التربوي أو البيداغوجي وكذا النشاطات المستقلة للأطباء والمحامين والمهندسين والمهندسين المعماريين وأطباء الأسنان والمحاسبين.

المادة الخامسة عشرة

المهن غير المستقلة

١ . مراعاة لمقتضيات المواد ١٦، ١٨، ١٩ و ٢٠ من هذه الاتفاقية، فإن الاجور والرواتب وغيرها من المكافآت المماثلة التي يتقاضاها مقيم في دولة متعاقدة من مزاولة عمل يمارسه، تخضع للضريبة في تلك الدولة، ما لم يكن هذا المقيم يزاول العمل في هذه الدولة الأخرى، إذ في هذه الحالة تفرض الضريبة على الرواتب التي يتقاضاها بهذه الصفة في هذه الدولة الأخرى.

٢ . بالرغم من أحكام الفقرة (١) أعلاه فإن المكافآت التي يتقاضاها مقيم بدولة متعاقدة من مزاولة عمل في الدولة المتعاقدة الأخرى، لا تفرض عليها الضريبة إلا في الدولة الأولى شريطة:

أ. أن يقيم المستفيد من المكافآت في الدولة الاخرى لفترة أو لفترات زمنية لا تتجاوز في مجموعها ١٨٣ يوما في كل إثنى عشر شهرا تبتدىء أو تنتهي خلال السنة الجبائية المعنية ؛

ب. أن تكون المرتبات مؤداة من طرف مشغل أو لحساب مشغل غير مقيم بالدولة الأخرى ؛

ج. ألا تتحمل عبء المرتبات مؤسسة مستقرة أو قاعدة ثابتة يتوفر عليها المشغل في الدولة الاخرى.

٣. على الرغم من المقتضيات السابقة الواردة في هذه المادة، فإن المرتبات المقبوضة برسم عمل مأجور يزاول على متن سفينة أو طائرة تستغل في حركة النقل الدولي، تفرض عليها الضريبة في الدولة المتعاقدة التي يوجد بها مقر الادارة الفعلية للمقاولة.

المادة السادسة عشرة

مكافآت أعضاء مجلس الادارة

إن المكافآت وأتعاب الحضور والتعويضات الاخرى المماثلة التي يتقاضاها مقيم في دولة متعاقدة بصفته عضو مجلس إدارة أو عضو مجلس مراقبة شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى تفرض عليها الضريبة في هذه الدولة الأخرى.

المادة السابعة عشرة

الفنانون والرياضيون

١. بالرغم من أحكام المادتين ١٤ و ١٥ فإن المداخيل التي يحصل عليها مقيم في دولة متعاقدة من مزاولة نشاطات شخصية في الدولة المتعاقدة الأخرى باعتباره فنانا إستعراضيا (كفنان المسرح أو السينما أو الإذاعة أو التلفزة) أو باعتباره موسيقيا أو رياضيا، تفرض عليها الضريبة في هذه الدولة الأخرى.

٢. إذا كان الدخل الناتج من النشاطات التي يزاولها الفنان الاستعراضي أو الرياضي شخصيا وبهذه الصفة لم تمنح إليهما وإنما لشخص آخر فإن الضريبة تفرض عن هذا الدخل. على الرغم من أحكام كل من المادة ٧ والمادة ١٤ والمادة ١٥ . في الدولة التي يزاول بها الفنان أو الرياضي نشاطاتهما.

٣. بالرغم من أحكام الفقرتين (١) و (٢) أعلاه فإن الدخل الناتج من النشاطات التي يزاولها الفنان الاستعراضي أو الرياضي المقيم بدولة متعاقدة، لا تفرض عليها الضريبة إلا في هذه الدولة إذا كانت هذه النشاطات قد أنجزت بالدولة المتعاقدة الأخرى في إطار مبادلات ثقافية أو رياضية توافق عليها الدولتان المتعاقدتان.

المادة الثامنة عشرة

المعاشات

مع مراعاة مقتضيات الفقرة (٢) من المادة ١٩ فإن المعاشات وغيرها من المكافآت المماثلة المؤداة لمقيم في دولة متعاقدة لقاء عمل تم إنجازه في وقت سابق لا تفرض عليها الضريبة إلا في هذه الدولة.

المادة التاسعة عشرة

الوظائف العمومية

١. أ) إن الأجور والرواتب وغيرها من المكافآت المماثلة، باستثناء المعاشات، المؤداة من طرف دولة متعاقدة أو من طرف أحد فروعها السياسية أو الإدارية أو إحدى جماعاتها المحلية، لشخص طبيعي في مقابل خدمات قدمها الشخص المذكور لهذه الدولة أو لهذا الفرع أو لهذه الجماعة المحلية لا تفرض عليها الضريبة إلا في هذه الدولة.

ب) غير أن هذه الأجور والرواتب وغيرها من المرتبات المماثلة لا تفرض عليها الضريبة إلا في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا كانت الخدمات مقدمة في هذه الدولة وكان الشخص الطبيعي المعني:

I .مقيما بهذه الدولة ويحمل جنسيتها ؛



II

.أو لم يقم بهذه الدولة إلا من أجل تقديم الخدمات بها لا غير.

٢ - أ) إن المعاشات المؤداة لشخص طبيعي من طرف دولة متعاقدة أو من طرف أحد فروعها السياسية أو الإدارية أو إحدى جماعاتها المحلية، إما مباشرة أو عن طريق الإقتطاع من الأموال التي تم تكوينها في مقابل خدمات قدمها الشخص الطبيعي المذكور لهذه الدولة أو لهذا الفرع أو لهذه الجماعة المحلية لا تفرض عليها الضريبة إلا في هذه الدولة.

ب) غير أن هذه المعاشات لا تفرض عليها الضريبة إلا في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا كان الشخص الطبيعي المعني مقيما في هذه الدولة ويحمل جنسيتها.

٣. تطبق أحكام المواد ١٥، ١٦، ١٧ و ١٨ على الأجور والرواتب وغيرها من المرتبات المماثلة وكذلك على المعاشات المؤداة عن خدمات تم تقديمها في إطار نشاط صناعي أو تجاري تزاوله دولة متعاقدة أو أحد فروعها السياسية أو الإدارية أو إحدى جماعاتها المحلية.

المادة العشرون

الأساتذة والباحثون

١ ـ إذا قام شخص بزيارة دولة متعاقدة بدعوة من هذه الدولة أو بدعوة من إحدى جامعاتها أو مؤسساتها التربوية أو الثقافية التي تستهدف الحصول على ربح، أو كانت هذه الزيارة في إطار برنامج للتبادل الثقافي لفترة لا تتجاوز ستا و ثلاثين شهرا بهدف التدريس أو إلقاء محاضرات أو القيام بأشغال بحث لهذه المؤسسة بصفته مقيما أو كان مباشرة قبل هذه الزيارة مقيما بالدولة المتعاقدة الأخرى. فإنه يعفى من الضريبة في الدولة المتعاقدة الأولى المذكورة بالنسبة لمرتبه المتعلق بهذا النشاط شريطة أن يكون المرتب الذي حصل عليه متأتيا من مصدر خارج هذه الدولة.

٢ ـ لا تطبق أحكام الفقرة (١) أعلاه على المرتبات المقبوضة في مقابل أعمال بحث لم يتم القيام بها في نطاق الصالح العام وإنما كانت تستهدف بالأساس الحصول على منفعة خاصة يستفيد منها شخص أو أشخاص معينون.

المادة الواحدة و العشرون

الطلبـــة

إن المبالغ التي يتلقاها طالب أو متمرن مقيم بدولة متعاقدة أو كان، قبل التحاقه مباشرة بهذه الدولة، مقيما بالدولة المتعاقدة الأخرى ولا يقطن بالدولة الأولى إلا بغرض متابعة دراسته أو تكوينه ليس إلا، و كان يتقاضى هذه المبالغ لاجل تغطية المصاريف المتعلقة بتعهد شؤونه أو بدراسته أو بتكوينه، لا تفرض عليها الضريبة في هذه الدولة شريطة أن تكون ناتجة من مصادر موجودة خارج هذه الدولة.

المادة الثانية و العشرون

مداخيل أخرى

١. إن عناصر الدخل الذي يحصل عليه مقيم بدولة متعاقدة، أيا كان مصدرها التي لم تتم معالجتها في المواد السابقة من هذه الاتفاقية لا تفرض عليها الضريبة إلا في هذه الدولة.



المادة الثالثة و العشرون

رأس المـــــال

(1 إن رأس المال المكون من ممتلكات عقارية المشار إليها في المادة ٦ الذي يملكه مقيم في دولة متعاقدة و الموجودة بالدولة المتعاقدة الأخرى يجوز أن تفرض عليه الضريبة في هذه الدولة الأخرى.

٢ . إن رأس المال المكون من أموال منقولة و الذي هو جزء من أصول مؤسسة دائمة تملكها مؤسسة دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى أو من أموال منقولة في ملك مركز ثابت و الذي يتوفر لمقيم في دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى لمزاولة مهنة مستقلة يجوز أن تفرض عليه الضريبة في الدولة المتعاقدة التي توجد بها المؤسسة الدائمة أو المركز الثابت.

٣ . إن رأس المال المكون من سفن و طائرات مستغلة في حركة النقل الدولي و كذا من أموال منقولة مخصصة لإستغلال وسائل النقل هذه، لا تفرض عليه الضريبة إلا في الدولة المتعاقدة حيث يوجد مقر الإدارة الفعلية للمؤسسة.

٤ . إن جميع عناصر رأس المال الأخرى لمقيم في دولة متعاقدة لا تفرض عليه الضريبة إلا في هذه الدولة.



المادة الرابعة والعشرون

الدخل العائد للحكومات والجهات التابعة لها

١. مع عدم الإخلال بأحكام المواد ١٠، ١١ و ١٢ من هذه الاتفاقية، يتم إعفاء أي دخل عائد لحكومة دولة متعاقدة من الضرائب والرسوم في إقليم الدولة الأخرى.

٢. لأغراض الفقرة ١ من هذه المادة فإن مصطلح حكومة يعني:

أ) فيما يخص المغرب، تشمل حكومة المملكة المغربية:

I)) السلطات المحلية،

II)) الهيآت المؤسسة قانونيا والتي تمارس مهاما حكومية،

III)) بنك المغرب،

IV)) صندوق التجهيز الجماعي،

v)) صندوق تنمية الأقاليم الشمالية.

ب) فيما يخص دولة الإمارات العربية المتحدة، حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة والتي تشمل:

(I التقسيمات السياسية الفرعية، السلطات المحلية والحكومات المحلية،

(II المصرف المركزي وجهاز أبوظبي للإستثمار وصندوق أبوظبي للتنمية،

(III أي مؤسسة أو هيئة حكومية وذلك حسبما يتم الاتفاق عليه من وقت لآخر بين الدولتين المتعاقدتين.

المادة الخامسة والعشرون

طرق تفادي الازدواج الضريبي

يتم تفادي الازدواج الضريبي بالكيفية التالية:

١. عندما يحصل مقيم بدولة متعاقدة على مداخل أو يمتلك رأس مال والتي طبقا لمقتضيات هذه الاتفاقية تفرض عليها الضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى، فإن الدولة الأولى تعفى من الضريبة هذه المداخيل أو رأس المال مع مراعاة مقتضيات الفقرتين ٢ و ٣.

٢. عندما يحصل مقيم بدولة متعاقدة على عناصر من مداخيل التي طبقا لمقتضيات هذه الاتفاقية تفرض عليها الضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى فإن الدولة الأولى تمنح على الضرائب المحصلة من مداخيل هذا المقيم خصما يعادل مبلغ الضريبة المؤداة من الدولة الأخرى. ولا يمكن لهذا الخصم أن يتجاوز بأي حال الجزء من الضريبة المحسوبة قبل إجراء هذا الخصم والمتعلق بعناصر المداخيل المحصلة من هذه الدولة الأخرى.

٣. عندما تكون طبقا لأي من مقتضيات هذه الاتفاقية المداخيل التي يحصل عليها مقيم بدولة متعاقدة أو رأس المال التي يمتلكه معفى من الضريبة في هذه الدولة فإن هذه الأخيرة يمكنها من أجل حساب مبلغ الضريبة على باقي المداخيل أو رأس المال لهذا المقيم أن تدخل في الاعتبار المداخيل أو رأس المال المعفى.



أحكام خاصة

المادة السادسة والعشرون

عدم التمييز

١. لا يخضع مواطنو دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى لأية ضريبة أو ما يتصل بها من التزام تختلف أو تكون أكثر عبئاً من الضرائب التي يخضع أو يمكن أن يخضع لها مواطنو هذه الدولة الأخرى الذين يوجدون في نفس الوضعية خصوصا فيما يتعلق بالإقامة. ويطبق هذا الإجراء كذلك. بالرغم من أحكام المادة ١ أعلاه. على الأشخاص غير المقيمين بدولة متعاقدة أو بالدولتين المتعاقدتين معا.

٢. إن فرض الضريبة على مؤسسة دائمة تملكها مؤسسة تابعة لدولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى، لا يباشر في هذه الدولة الأخرى بكيفية تكون أقل ملاءمة من فرض الضريبة على مؤسسات هذه الدولة الأخرى التي تزاول نفس النشاط. ولا يجوز تفسير هذا المقتضى على أنه يلزم دولة متعاقدة بأن تمنح المقيمين في الدولة المتعاقدة الأخرى خصوم شخصية أو إسقاطات أو تخفيضات من الضريبة بالقدر الذي تمنحه لمقيميها اعتبارا لوضعيتهم أو لأعبائهم العائلية أو المدنية.

٣. ما لم يتم تطبيق أحكام الفقرة (١) من المادة ٩ والفقرة (٦) من المادة ١١ والفقرة (٦) من المادة ١٢، فإن الفوائد والإتاوات وغيرها من المصاريف التي تؤديها مؤسسة تابعة لدولة متعاقدة إلى شخص مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى يتم خصمها، من أجل الأرباح المفروضة عليها الضريبة التي تحققها هذه المؤسسة، طبقا لنفس الشروط المقررة بالنسبة لخصم المصاريف المؤداة إلى شخص مقيم بالدولة الأولى.

٤ . إن المؤسسات التابعة لدولة متعاقدة والتي يوجد رأسمالها كلا أو بعضا، بصفة مباشرة أو غير مباشرة في حوزة أو تحت مراقبة مقيم أو عدة مقيمين بالدولة المتعاقدة الأخرى، لا تخضع في الدولة الأولى لأية ضريبة أو التزام تختلف أو تكون أكثر عبئا من الضرائب التي تخضع أو يمكن أن تخضع لها المؤسسات المماثلة الأخرى في الدولة الأولى.

المادة السابعة والعشرون

الإجراءات الودية

١ . إذا ارتأى شخص أن التدابير المتخذة من طرف دولة متعاقدة أو من طرف الدولتين المتعاقدتين تؤدي أو قد تؤدي بالنسبة إليه إلى فرض ضريبة غير مطابقة لمقتضيات هذه الإتفاقية يجوز له، بصرف النظر عن طرق الطعن المنصوص عليها في القانون الداخلي لهاتين الدولتين، أن يعترض على هذه التدابير وبالتالي يعرض قضيته على السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة التي يقيم بها . وإذا كانت قضيته تدخل في نطاق الفقرة (١) من المادة ٢٤ أعلاه يمكنه أن يعرضها على السلطة المختصة للدولة المتعاقدة التي يحمل جنسيتها . على أن يتم ذلك في ظرف الثلاث سنوات الموالية لأول تبليغ بالتدبير الذي ترتب عنه فرض الضريبة غير المطابقة لمقتضيات الاتفاقية.

٢ . إذا تبين للسلطة المختصة أن الاعتراض المقدم إليها له ما يبرره ولم تتمكن بنفسها من الوصول إلى حل مرض، فإنها تعمل جاهدة على تسوية القضية باتفاق ودي مع السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة الأخرى، بقصد تجنب فرض ضريبة غير مطابقة لأحكام هذه الاتفاقية، ويعمل بهذا الاتفاق كيفما كانت الآجال المنصوص عليها في القانون الداخلي للدولتين المتعاقدتين.

٣ . تعمل السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدتين باتفاق ودي على تسوية الخلافات أو تبديد الشبهات التي قد تنشأ من تفسير أو تطبيق الاتفاقية، ويمكنها كذلك أن تتشاور فيما بينها بقصد تجنب الازدواج الضريبي في الحالات التي لم تنص عليها أحكام هذه الاتفاقية.

٤ . يمكن للسلطات المختصة في الدولتين المتعاقدتين أن تجري اتصالات مباشرة فيما بينها حتى على مستوى لجنة مشتركة تتألف من السلطات المذكورة أو ممن يمثلونها، وذلك بهدف التوصل إلى الاتفاق الودي المشار إليه في الفقرات السابقة.

المادة الثامنة والعشرون

تبادل المعلومات

١ . تتبادل السلطات المختصة التابعة للدولتين المتعاقدتين المعلومات اللازمة لتطبيق مقتضيات هذه الاتفاقية أو أحكام التشريع الداخلي للدولتين المتعاقدتين والمتعلقة بالضرائب المشار إليها في الاتفاقية شريطة ألا

يكون فرض الضريبة الذي تنص عليه مخالفا للإتفاقية. ولا تؤثر مقتضيات المادة ١ أعلاه على الإجراءات الخاصة بتبادل المعلومات. أما المعلومات المحصل عليها من طرف دولة متعاقدة فتحتفظ لدى هذه الدولة بنفس السرية التي تطبع المعلومات المحصل عليها بموجب التشريع الداخلي لهذه الدولة ولا يجوز تبليغها إلا للأشخاص أو للسلطات (بما في ذلك المحاكم والهيئات الإدارية) المكلفة بوضع أو بتحصيل الضرائب المشار إليها في الاتفاقية أو الموكول إليها القيام بالاجراءات أو بالمتابعات المتعلقة بهذه الضرائب أو بالقرارات الصادرة في شأن الطعون المتعلقة بها. ولا يجوز لهؤلاء الأشخاص أو لهذه السلطات استعمال المعلومات المذكورة إلا لهذه الأغراض في حين يمكنهم الادلاء بها داخل الجلسات العمومية بالمحاكم أو عند إصدار الأحكام.

٢. لا يمكن بأي حال من الأحوال تفسير أحكام الفقرة (١) على أنها تلزم دولة متعاقدة:

أ. باتخاذ تدابير إدارية تتعارض مع التشريع ومع الممارسة الادارية المعمول بهما في هذه الدولة أو في الدولة المتعاقدة الأخرى؛

ب. بتقديم معلومات لا يمكن الحصول عليها من خلال التشريع أو في إطار الممارسة الإدارية العادية الجاري بهما العمل في هذه الدولة أو في الدولة المتعاقدة الأخرى؛

ج. بتقديم معلومات من شأنها كشف سر تجاري أو صناعي أو مهني أو طريقة تجارية أو معلومات قد يكون الإفشاء بها مخالفا للنظام العام.

المادة التاسعة و العشرون

أعضاء البعثات الدبلوماسية و المناصب القنصلية

إن أحكام هذه الاتفاقية لا تمس بالامتيازات الضريبية التي يستفيد منها أعضاء البعثات الدبلوماسية و الهيئات القنصلية إما عملا بالقواعد العامة للقانون الدولي العام أو بموجب أحكام اتفاقيات خاصة.

المادة الثلاثون

الدخول في حيز التطبيق

١. تتم المصادقة على هذه الاتفاقية بعد اكتمال الإجراءات الدستورية ويتم تبادل وثائق التصديق في أقرب وقت ممكن.

٢. تدخل الاتفاقية حيز التطبيق شهرا واحدا بعد تبادل وثائق التصديق و تطبق أحكامها لأول مرة:

أ) على الضرائب المستحقة من المنبع التي تبتدىء الواقعة المنشئة لها بعد ٣١ ديسمبر من السنة التي تم فيها تبادل وثائق التصديق ؛

ب) على الضرائب الأخرى المتعلقة بفترات ضريبية تبتدىء بعد ٣١ ديسمبر من السنة التي تم فيها تبادل وثائق التصديق.

المادة الواحدة و الثلاثون

إلغاء الاتفاقية

تظل هذه الاتفاقية سارية المفعول ما لم يقع إلغاؤها من طرف إحدى الدولتين المتعاقدتين، ويمكن لكل دولة متعاقدة أن تعمل بالطريقة الدبلوماسية على إلغاء الاتفاقية بواسطة إخطار يحدد فيه تاريخ انتهاء العمل بها وهو على أكثر تقدير ٣٠ يونيو من السنة المحددة في الإخطار المذكور. ولا يعمل بهذا الإخطار إلا بعد مرور ٥ سنوات على تاريخ دخول الاتفاقية حيز التطبيق، وفي هذه الحالة ينتهي العمل بالاتفاقية و بالتالي لا تطبق أحكامها:

أ) على الضرائب المستحقة في المنبع والتي تبتدىء الواقعة المنشئة لها من فاتح يناير من السنة الموالية للسنة المبينة في الإخطار المتعلق بإنهاء الاتفاقية؛

ب) على الضرائب الأخرى المتعلقة بدخل السنة الضريبية التي تبتدىء من أول يناير من السنة الموالية للسنة المبينة في الإخطار المتعلق بإنهاء الاتفاقية.

وإثباتا لما تقدم، قام الموقعان أسفله بموجب السلطة المخولة لهما في هذا الشأن من طرف حكومتيهما، بالتوقيع على هذه الاتفاقية.

وحرر بدبي بتاريخ ٩ نوفمبر ٢٠٠٩ في نظيرين أصليين باللغة العربية.

[redacted]

بـــروتوكـــــــول

بعد التوقيع على الاتفاقية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يختص بالضرائب على الدخل المشار إليها فيما بعد "بالاتفاقية" فلقد وافق الموقعون أدناه على الأحكام التالية والتي تشكل جزءا من الإتفاقية .

١ . فيما يخص النقل الدولي، تعفى الأرباح التي تحققها شركة طيران الخليج عن نشاطها في النقل الجوي بما في ذلك الأرباح الناشئة عن العمليات العرضية المرتبطة بهذا النشاط، وذلك من الضريبة المستحقة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة والأرباح التجارية والصناعية أو الضريبة على ارباح شركات الأموال.

٢ . فيما يخص البترول ومشتقاته والمواد الهدروكربونية، يطبق عليها التشريعات المحلية الخاصة بالضرائب و المزايا الأخرى التي تمنحها الحكومات المحلية.

حرر في ..ابوظبي.. بتاريخ ٩٩/٩/٩

[redacted]